ما ينشر في هذه الصفحة لايعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

لماذا أفشل الروس اعتداءً جويًا اسرائيليًا على سوريا؟

شارل ابي نادر

نقلت مؤخرًا وكالة "سبوتنيك" الروسية تقريرًا يفيد بقيام مقاتلات روسية من نوع "سوخوي ٣٥"، كانت قد انطلقت من قاعدة "حميميم" الجوية، باعتراض مقاتلات اسرائيلية فوق جنوب سوريا، مانعة الأخيرة من تنفيذ اعتداء مرجح على مطار T٤ شرق حمص، حسبما افادت الوكالة المذكورة. وحيث لم يصدر حول الموضوع أي بيان أو خبر رسمي من روسيا أو من سوريا، وحتى من الكيان الصهيوني، يبقى التساؤل حول أبعاد وأسباب هذا الاعتراض يوم، في الوقت الذي كان من النادر أن يحصل ذلك، بالرغم من عشرات أو مئات الاعتداءات الاسرائيلية المماثلة على سوريا خلال السنوات الاخيرة.

اللافت في خبر الاعتراض، أن العملية - وفق "سبوتنيك" - حصلت للمرة الثانية فقط بعد أن كُشف عنها، وفقط بواسطة قاذفات روسية نوع "سوخوي ٣٥" ضد قاذفات اسرائيلية (اميركية الصنع نوع "F٣٥")، وكانت الأولى قد حصلت في نهاية شهر آب/ أغسطس من العام الجاري، وايضا بقاذفات "سوخوي ٣٥" ضد قاذفات "F٣٥"، ولا يمكن التأكد من عدد ووقائع الاعتراضات الروسية لقاذفات اسرائيلية من التي كانت تهدف لتنفيذ اعتداءات على سوريا، والسبب أن آلية الاعتراض الروسية ممكن ان تأخذ عدة اشكال، مع امكانية كبرى لكي تبقى غير معلومة.

وهنا، من الضروري الاشارة الى بعض أشكال تلك الاعتراضات، والأهم الى أسباب الكشف فقط عن الاعتراضات التي حصلت بين "سوخوي ٣٥" وبين "F٣٥".

طرق الاعتراض

بمعزل عن التساؤلات والاشكاليات المتعددة،

السياسية والاستراتيجية والعسكرية أحيانا، والتي تطبع عدم قيام الروس دائما بمنع "اسرائيل" من تنفيذ اعتداءاتها على سوريا، بالرغم من التواجد العسكري الروسي الواسع في سوريا وتحالفها معها ودعمها في مواجهة الحرب عليها، فإن هذا النوع من العمليات الاعتراضية، يمكن ان يأخذ من الناحية التقنية عدة اشكال:

- بالانذارات عبر الاتصال المباشر، وذلك اما بعد التواصل المباشر بين غرفتي العمليات الجوية الروسية والاسرائيلية، وخاصة بالتحديد عبر آلية منع الحوادث في الجو، او بعد الانذار الروسي السريع والطارىء عند وجود قوات روسية داخل أو على مقربة من المواقع السورية التي من الممكن أن تكون معرضة للاعتداء.

- عبر التشويش الالكتروني الروسي، والذي يوقف بالكامل أو يعيق بدرجة معينة، عمل رادارات التوجيه والتحكم لدى القاذفات والصواريخ الاسرائيلية الموجهة عن بعد، والذي عند حصوله (التشويش الالكتروني) يُفهم منه أن هناك اعتراضاً روسياً على الاعتداء.

- الاعتراض الجوي المباشر عبر تدخل قاذفات روسية في قطاع عمل القاذفات الاسرائيلية، والعمل على افهامها بالحركة الجوية معارضتها للاعتداء، وهذا الاجراء الاكثر حزما، تمارسه دائما القوة الجوية الروسية مع طائرات اوروبية واميريكة في عدة مناطق احتكاك جوي ساخنة، بين روسيا و شرق اوروبا، في اوكرانيا وبيلاروسيا وكالينينغراد، او في شمال غرب المحيط الهادي شمال الكوريتين وعلى سواحل روسيا الشرقية، ويتم عمليا من خلال تحرك فوري للقاذفات الروسية الجاهزة للحالات الطارئة، والاقتراب من قطاع عمل القاذفات المشبوهة او المُتحفظ على مهمتها.

بالعودة للاعتراض الروسي الأخير، والذي منع اعتداءً على مطار T٤ السوري، فقد حصل مباشرة بعد اعتداء سابق حصل ليل ١٩ ـ ٢٠ من شهر تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي، والذي كان، حسب أغلب المصادر، واعترف به العدو الاسرائيلي، اعتداءً عنيفًا جدًا، استعملت فيه صواريخ متطورة بعيدة المدى، اطلقتها قاذفات "F٣٥" من مسافات بعيدة، وحسب بعض تلك المصادر، فان القاذفات استهدفت وللمرة الاولى، أنظمة دفاع جوي سورية متطورة، تضاربت المعلومات بين أن تكون "اس ٣٠٠" الروسية، بالرغم من نفي ذلك، أو بين أن تكون أنظمة "بانتسير ٢١"، الناشطة دائما وبفعالية لافتة وناجحة في اعتراض الصواريخ الاسرائيلية البعيدة المدى.

من هنا، يمكن ربط الاعتراض الروسي بتدخل قاذفات "سوخوي ٣٥"، مع الاعتراض السابق في نهاية آب/ أغسطس، وبنفس الطريقة، بقرار روسي واضح وحاسم بالتدخل الدائم عند استعمال الاسرائيليين القاذفة الاميريكة "F٣٥"، وحيث نجح الروس في الحالتين في منع الاعتداء الاسرائيلي، يمكن اعطاء الموضوع بعدًا تنافسيًا، يتعلق بسباق التسلح مع الأميركيين، والمرتبط حتمًا بالنقاش الدائر في المنطقة بين مصر وواشنطن وبين تركيا وواشنطن، على خلفية احتمال عقد صفقة شراء الدولتين (مصر وتركيا) القاذفة "سوخوي ٣٥" الروسية بدلا من القاذفة الاميركية "F٣٥".

في الحقيقة، لا يمكن استبعاد الموضوع التنافسي عن التصرف الروسي الأخير، من خلال إظهار تفوق قاذفتهم "سوخوي ٣٥" على الاميركية "F٣٥"، بالاضافة لما أصبح معروفًا عن إمكانيات "سوخوي ٣٥" الفائقة، والتي تستخدمها عدة دول أخرى منها الصين، ومن المتوقع ان تستخدمها كل من الهند وماليزيا والجزائر وفنزويلا، فهي تتفوق على نظيرتها الأمريكية "F٣٥". ويرجع ذلك إلى أن ثمن المقاتلة الروسية أقل من نصف ثمن نظيرتها الأمريكية، كما أن تكلفة ساعة تشغيلها (الطيران) أقل، وهما عاملا جذب لأي جيش يبحث عن مقاتلة حديثة لتطوير قواته الجوية وبتكلفة تنافسية.

هناك احتمال آخر لا يمكن أيضًا استبعاده، ويتعلق بامكانية أن يكون قد حصل الروس على معلومات، وصلت لهم مباشرة أو عبر طرق استخبارية، حول امكانية شبه أكيدة لحصول رد سوري أو ايراني على الاعتداء الاسرائيلي الذي تم منعه، الأمر الذي كان يمكن أن يؤسس لمواجهة واسعة بين "اسرائيل" ومحور المقاومة، لا يرغب الروس بها حاليًا، فكان قرارهم باعتراض القاذفات الاسرائيلية ومنع الاعتداء.

وأخيرًا، لا يمكن أيضًا استبعاد عامل تخفيف الاحراج الذي يصيب الروس، جراء الاعتداءات الاسرائيلية المتكررة على سوريا، بوجود وحداتهم من قاذفات وأنظمة دفاع جوي متطورة، حيث بدأ الموضوع يؤثر سلبًا على مكانتهم العالمية، أولًا لناحية الأسلحة والقدرات، وثانيًا لناحية التصويب على مصداقية تحالفهم مع سوريا.

المال الخليجي.. هواية خلق الأزمات

أحمد فؤاد

الابتلاء العربي يمكن تلخيصه في كلمات معدودة، حقيقة عارية عنوانها المال الخليجي، بتدفقه إلى دول المركز، واستباحته التدخل فيها وإعادة هيكلة مجتمعاتها، التي عانت وتعاني في ظل نظام عالمي فتتها بحد السكين على خرائط ببريطانيا، وقطع الكيان الصهيوني بقيامه كل إمكانيات التواصل بين شرق العالم العربي وغربه، وبالتالي جعلها نهبًا لمشيخات الخليج وإماراته.

الرئيس السوري بشار الأسد خرج إلى حديث مع تلفزيون "Rai news ٢٤" الإيطالي، متحدثًا عن المعالجة السورية لملفاتها، ما قبل العدوان الكوني، وأثناءه، وصولًا إلى وقتنا الحالي، وركز الرئيس خلال حديثه على استغلال الأزمات المعيشية نتيجة للجفاف، خلال السنوات الأربع الأخيرة، معتبرًا أن "أزمة الحرب" بدأت منذ ستينات القرن العشرين حين تجاهلت الحكومات المتتالية التطرف والإيديولوجيا الوهابية، التي تمكنت من الغزو البطيء للمجتمع.

ما جرى كان استغلالًا من المال الخليجي لأزمات الريف السوري، رغم وجود معدل نمو جيد بسوريا قبل الحرب، وهي نسخة كربونية من أرياف الوطن العربي كلها، تنحصر الأزمة في الفقر، ثم انفتاح اقتصادي يمنح للمدن المال السهل، وتزيد مشاكل التعداد السكاني والخدمات الأقل موجات الهجرة من الريف لهوامش المدن، ثم يدخل المال للعمل على أرض غير مهيأة للرفض، أو كما وصف الأمر الرئيس الأسد: "في المناطق الريفية، حيث هناك درجة أكبر من الفقر، لعب المال القطري دوراً أكثر فعالية مما لعبه في المدن، في إفقار أهل الريف في سوريا، وهذا طبيعي؛ إذ يمكن أن يدفع للإرهابيين أجر أسبوع على ما يمكن أن يقوموا به خلال نصف ساعة لتدمير سوريا، وهذا أمرٌ جيد جداً بالنسبة لهم".

وخلال المقابلة التي أجريت في ٢٦ من تشرين الثاني الماضي، وكان يفترض أن تبث بتاريخ الثاني من كانون الأول الجاري وامتنع التلفزيون الإيطالي عن بثها لأسباب غير مفهومة، فيما قامت الرئاسة السورية بنشرها، أوضح الرئيس الأسد أن أوروبا كانت اللاعب الرئيسي في خلق الفوضى في سوريا ومشكلة اللاجئين فيها بسبب دعمها المباشر للإرهاب إلى جانب الولايات المتحدة الأميركية وتركيا ودول أخرى.

الابتلاء العربي يمكن تلخيصه في كلمات معدودة، حقيقة عارية عنوانها المال الخليجي

لكن الرئيس السوري نفى بشكل قاطع أن يكون الاقتصاد السوري ليبرالي، بمعنى

أنه اقتصاد مدار من قبل الدولة، ويخضع لإستراتيجياتها، ومخطط بشكل مركزي، مع وجود قطاع عام ضخم وواسع، يمكن للحكومات من السيطرة على الأسواق، ووضع أطر العمل والعلاقة مع القطاع الخاص والاستثمارات الأجنبية، وتوجيهها بما يخدم فكر الدولة وخططها.

لكن أهم ما صرح به "الأسد"، كان رصدًا لواقع الحال على الأرض السورية، وتأكيده قرب تحقيق النصر الكامل على قطعان المأجورين، وتصفية الوجود الأميركي بالكامل من شرق سوريا، وكسر شوكة الانفصاليين الأكراد، عبر إفهامهم - بالفعل والحوادث - أن حضن الدولة السورية هو الضامن للبقاء، لا الارتهان للأميركي، الذي باعهم ويبيعهم وسيبيعهم في أول مفترق سياسيات أو طرق.

قال الرئيس السورى، نصًا، إنه "أثناء تنفيذ سياستنا، يتم ارتكاب أخطاء، كيف يمكن خلق فرص متكافئة بين الناس بين المناطق الريفية والمدن؟ عندما تفتح الاقتصاد بشكل ما، فإن المدن ستستفيد بشكل أكبر، وسيؤدي هذا إلى المزيد من الهجرة من المناطق الريفية إلى المدن، وقد تكون هذه عوامل، وقد يكون لها بعض الدور، لكنها ليست هي القضية".

بالفعل كانت مجرد ذرائع للتدخل، والأموال الخليجية لم تتقن خلال سنوات التدفق النفطي، وفورة الأسعار، التي تحققت للمصادفة الكئيبة بدماء الشهداء في الجيشين المصري والسوري خلال حرب أكتوبر/تشرين الأول التحريرية، سوى خلق وتصدير الأزمات للدول العربية الفاعلة، مصر وسوريا والعراق واليمن، وهي المتكأ للعمل العربي، والأقدر بحكم التاريخ والحاضر على قيادة عمل عربي موحد، أو حتى منسق.

ولعل المرجفين المشككين سيقولون إنها شهادة خصم. لنعتبرها شهادة خصم، وهو شرف عظيم على أي حال، ولنأخذ بالشهادة السعودية، شهادة الذات على الذات، هذا إن أسقطنا أيضًا شهادة حمد بن جاسم، رئيس وزراء ووزير خارجية قطر السابق، وضخامة المدفوعات السعودية والقطرية لصناعة ثورة في سوريا.

الشهادة الأولى لملك آل سعود الأول بعد مؤسس العائلة والكيان، سعود بن عبدالعزيز، عقب عزله من العرش، وصعود أخيه فيصل، ولجوء الملك بعد مدة من خلعه إلى القاهرة، قال فيها إن المملكة دفعت ملايين الريالات في سوريا، لكسر الوحدة المصرية السورية "الجمهورية العربية المتحدة"، وتحقق لها ما أرادت في ٢٨ أيلول ١٩٦١، بحركة عسكرية، لم يسبقها أو يلحقها تحرك شعبي أو مظاهرات ضد دولة الوحدة، لتنهار أول وحدة عربية كاملة في العصر الحديث، بقوة الريالات المدعومة بالمخابرات الغربية.

محمد بن سلمان ولي عهد مراهق، مفتون بقوة المال وسطوة الصهاينة والقدرة الأميركية التي وضعته على الطريق المباشر لتولي العرش

والأوقح أن الملك نفسه حاول تدارك ما دفعه سابقًا لبعض القبائل اليمنية، لمساندة النظام الملكي، وتثبيته، ضد ثورة ١٩٦٢، ودفع من جديد الجنيهات الذهبية ليضمن المساندة للنظام الجمهوري.

هذا هو فصل واحد من ثلاث صور، دفعت فيه الأموال، ونسجت المؤامرات، وبيعت القضايا، لمصلحة العدو الصهيوني والشيطان الأميركي، وضربت ثلاث دول عربية، سوريا ومصر واليمن، وكان الثمن هو استمرار العرش وتثبيته، وضمان حمايته، سواء من الطامعين الإقليميين أو الطموحين من أفراد العائلات المالكة.

ويأتي بعد سعود، محمد بن سلمان، ولي العهد المراهق، المفتون بقوة المال وسطوة الصهاينة، والقدرة الأميركية التي وضعته على الطريق المباشر لتولي العرش، رغم كل المعارضة من الأسرة، وكلامه مسجل في أحاديث صحفية، خلال زيارته لواشنطن، حين اتهم الإمام الخميني -قده- قائد الثورة الإسلامية، والرئيس المصري الراحل جمال عبدالناصر، بخلق التوتر في الشرق الأوسط، معتبرًا أن المملكة قدمت خدمة للولايات المتحدة بالعمل ضدهما!

وهو كلام لا يحتاج لشرح بعد، فأي بندقية مصوبة ضد الصهاينة أو الأميركيين فالسعودية جاهزة لصنع المتاعب والأزمات في بيئتها، الشحن الطائفي حينًا، والسلاح والأموال في غالب الوقت، المهم أن تظل مشيخات الخليج مخفر أمامي للدفاع عن الكيان الصهيوني، وتتولى عنه الدخول الهادئ إلى الدول العربية ومحاولة خنقها وتعظيم أزماتها ومشاكلها.

الأموال السعودية المتدفقة إلى الجماعات الإرهابية في سوريا وليبيا واليمن ومصر، وغيرها، على امتداد الوطن العربي كله، ساهمت في تعرية البلدان العربية أمام عاصفة التطرف الوهابي، وتركت الأوطان فريسة أمام رياح التدخل الغربي السافر حينًا، المستتر غالبًا، بما يمنح المملكة السعودية الدرجة الكاملة في أداء دورها، الذي زرعها الاستعمار الغربي من أجله.

الدور السعودي يتكامل هنا مع الدور الصهيوني، والوظائف العديدة لهما تصب في مصلحة الغرب الاستعماري، فالقوة الصهيونية موجودة للتطويع بعنف، والمملكة الوهابية المدعومة بالتشويه المذهبي والمال موجودة للتغلغل بهدوء في الدول العربية فتبث سموم التطبيع وتمهد الطريق أمام الكيان الصهيوني.

من أطلق صواريخ على المطار.. وما الهدف الخطير؟

السيدة الاولى

بعد الساعة الثانية فجرا أطلقت أربعة صواريخ على مطار بغداد، لكن الهدف لم يكن المطار، ولا مقر قوات مكافحة الإرهاب الكائن بمحيطه، وإنما أحد أهم المقرات الأمنية الامريكية الذي يعد مركزا استخباريا مركزيا، وكاد أحد الصواريخ أن يصيبه.

استهداف هذا المقر بالذات هو لأنه المكان الذي تحدث عنه أمين عام عصائب أهل الحق الشيخ قيس الخزعلي قبل شهر، في لقاء توعد خلاله بالثأر للشهيد العلياوي من أمريكا واسرائيل.. وبالتالي فإن من أطلق الصواريخ هي مجموعة إرهابية تسعى لاستفزاز واشنطن لاستثمار الحدث بإتهام الحشد الشعبي وإتخاذ إجراء حازم ضد بعض فصائله، خاصة أن التوقيت جاء بعد يومين فقط من ضم الخزعلي وشقيقه واللامي لقائمة عقوبات الخزانة الامريكية.

دهاء في التخطيط تقف وراءه أجهزة استخبارية لدولة خليجية، تمتلك نفوذ قوي داخل تنظيم داعش وتنظيمات متطرفة أخرى.. هذا ما أكده لي خبراء أمنيون. . فالحملة على الحشد الشعبي تشتد اعلاميا وسياسيا وميدانيا.

ما بلغتني من معلومات ترجح ان تتعرض مقرات العصائب والنجباء وكتائب حزب اللّه لضربات جوية قاسية جدا خلال الأيام القليلة القادمة، وقد يتم استهداف منازل قادة منهم. فهناك مؤشرات عديدة لنوايا امريكية- اسرائيلية بهذا الاتجاه، وبدأت تهيىء المناخ العام لهذا الأمر.

الرد على أمريكا في فلسطين

منير شفيق

إدارة دونالد ترامب ما زالت تمعن في تحدي القانون الدولي في كل ما يتعلق بالحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني، ابتداء من إعلان القدس عاصمة لدولة الكيان الصهيوني، ومروراً بنقل السفارة الأمريكية إليها، والعمل على تصفية وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين، وأخيراً وليس آخراً شرعنة الاستيطان في الضفة الغربية. وبالتأكيد الحبل على الجرار، وصولاً إلى دعم تهجير ما تبقى من شعب فلسطين من أرض فلسطين ليتحقق المشروع الصهيوني، ويصل غايته الأعلى.

صحيح أن هذه القرارات والخطوات تعبر عن السياسة الأمريكية ولم تجد تجاوباً، بل وجدت عزلة من الغالبية الساحقة من دول العالم، ومن هيئة الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي خصوصاً، وهذه العزلة، بلا شك، مهمة من ناحية سياسية ومعنوية، ورأي عام عالمي، ولكنها تبقى في إطار أضعف الإيمان في الرد على فداحة هذه السياسة وخطورتها راهناً ومستقبلاً..

وصحيح أن موقف القيادة الفلسطينية المتمثلة بمحمود عباس استنكرت سياسات دونالد ترامب الخاصة بالقدس، وصولاً إلى تصريح وزير الخارجية مارك بومبيو الذي شرعن الاستيطان في الضفة الغربية، وصحيح أنها قطعت العلاقات الديبلوماسية مع الإدارة الأمريكية بسببها أيضاً، الأمر الذي يجب اعتبار الاستنكار وقطع العلاقات الديبلوماسية (بمعنى قطع اللقاءات والحوار) موقفين مهمين بلا شك أيضاً، ولكنهما لا يرقيان إلى مستوى ما يتوجب من رد على خطورة السياسات الأمريكية المعنية.

والدليل يتمثل في إمعان إدارة ترامب باتخاذ المزيد من تلك السياسات منذ الاعتراف بالقدس عاصمة لدولة الكيان الصهيوني، أيضاً استمرار عدد من الدول العربية في اتخاذ خطوات تطبيعية مع الكيان الصهيوني من جهة، واكتفاء دول الاتحاد الأوروبي ودول أخرى برفض تلك السياسة، أو عدم الموافقة عليها، فيما مضت إدارة ترامب في نهجها بعد خطوة حتى وصل التمادي إلى شرعنة الاستيطان، من جهة أخرى، الأمر الذي يدل على أن الرد الرسمي الفلسطيني لا يرقى إلى المستوى المطلوب بأن يرد به على سياسات ترامب ويحبطها.

ولكن السؤال هل يمكن للقيادة الفلسطينية ولمحمود عباس بالذات أن يفعلا أكثر مما فعلا في مواجهة هذا التحدي الخطير؟

الجواب، وبيقين: نعم من الممكن. كيف؟

بإطلاق انتفاضة شعبية شاملة في القدس والضفة الغربية، تضع الشعب كله في مواجهة متواصلة طويلة الأمد، مع الاحتلال وضد الاستيطان، الأمر الذي يحشر الحكومة الصهيونية والإدارة الأمريكية في الزاوية، ولا يسمح بتمرير تلك القرارات والخطوات من جهة، بل يذهب إلى دحر الاحتلال وتفكيك المستوطنات واستنقاذ القدس والمسجد الأقصى، وبلا قيد أو شرط، من جهة ثانية.

قد ينبري من يرد هنا قائلا: لماذا يكون الرد ومسؤوليته على الرئيس محمود عباس وحده؟ أين دور الفصائل الأخرى. وأين دور قطاع غزة وبقية الشعب الفلسطيني؟

بالتأكيد إنها مسؤولية مشتركة وبالقدر نفسه من حيث المبدأ بالنسبة إلى الجميع، ولكن تحميل محمود عباس المسؤولية الأولى هنا ليس بسبب موقعه في السلطة، وإنما بسبب قيادته لحركة فتح وتكبيلها وعدم قناعته باستراتيجية الانتفاضة الشعبية الشاملة، بل بسبب مناهضته ومنعه أن تبادر الفصائل الأخرى لإطلاق الانتفاضة. فالرئيس محمود عباس وضع الجميع، عملياً، أمام الصدام في الضفة الغربية معه، ومع فتح، في الوقت الذي هنالك الاحتلال والاستيطان والعدو الصهيوني، مما يعني أن نقطة "قوة" محمود عباس في الحيلولة دون إطلاق انتفاضة شعبية شاملة من قِبل الشعب والفصائل، تأتي من تحكمه في حركة فتح، فضلاً عن الأجهزة الأمنية. وفي المقابل، الحرص، وبحق، من جانب الفصائل على تجنب الصدام في معركة داخلية، وذلك لإبقاء التركيز كل التركيز على الاحتلال والاستيطان والعدو الصهيوني والسياسات الأمريكية.

من هنا لا بد من أن توحّد فصائل المقاومة كلمتها للارتفاع بمستوى ردها على السياسات الأمريكية التي تنتهك الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني، وتستهتر بالقانون الدولي وحتى بالإرادة الدولية العامة، فضلاً عن الرأي العام الفلسطيني والعربي والإسلامي والعالمي.

إن توحيد كلمة الفصائل الفلسطينية، إن اكتفى بالاستنكار للسياسة الأمريكية والدعوة لإحباطها، لن يكون كافياً أبداً، وعليه ان يتجه إلى الضغط على محمود عباس ليرفع سطوته عن حركة فتح، ويطلقها لتشارك في انتفاضة شاملة مع الشعب وكل الفصائل، علماً أن غالبية حركة فتح تريد أن يرتفع الرد على السياسات الأمريكية والصهيونية على أرض فلسطين إلى المستوى الذي يحبطها فعلاً، وإحباطها لا يكون إلاّ بجعل الأرض تميد تحت الاحتلال والاستيطان في القدس والضفة الغربية، وذلك من خلال الإرادة الشعبية الفلسطينية الموحدة في الشوارع وفي المواجهة، وبالنفس الطويل، فيما تتحرك القوى الشعبية الفلسطينية الأخرى، والعربية والإسلامية والعالمية لدعم الانتفاضة الشعبية التي لا تتوقف حتى دحر الاحتلال وتفكيك المستوطنات بلا قيد أو شرط.

هكذا يكون الرد المناسب على سياسات ترامب ونتنياهو. وهذا الرد مرشح للانتصار، فموازين القوى في غير مصلحة ترامب ونتنياهو لا داخلياً عندهما، ولا فلسطينياً ولا إقليمياً ولا عالمياً، أما المثبطون من المطبعين فالخزي والعار بانتظارهم.